الآداب للدراسات اللغوية والأدبية
مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508

العدد الثاني عشر 12
ديسمبر 2021

العدول عن المثنى إلى المفرد أو الجمع، وعكسُه في القرآن الكريم
دراسة دلالية

د. هنية عريف*
haniaar30@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/07/11م	تاريخ القبول: 2021/08/28م

ملخّص:

يسعى هذا البحث إلى دراسة ظاهرة العدول الصّرفي في القرآن الكريم الذي من بين أنواعه العدول في صيغ الإفراد والتثنية والجمع، من خلال الوقوف على المواضع التي عدل فيها النص القرآني عن المثنى إلى المفرد أو الجمع، ثم الحديث عن الدلالات البلاغية التي عدل من أجلها القرآن الكريم عن صيغ الإفراد أو الجمع إلى صيغة المثنى، وقد خلُص إلى أنّ هذا الخروج عن ظاهر الحال لم يكن الهدف منه مخالفة قواعد لغة العرب، وإنّما الغرض منه الوصول إلى خفايا المقاصد البلاغية ودقائق الإشارات الفنيّة، التي لا يمكن تحقّقها بالنّمط المألوف من الكلام.

الكلمات المفتاحية: العدول الصرفي، المثنى، الجمع، المفرد، المقاصد البلاغية.

* مخبر اللّسانيات النّصية وتحليل الخطاب - جامعة ورقلة - الجزائر.

DOI: 10.53286/2118-000-012-005

العـدد الثاني عشر 12
ديسمـــبر 2021

مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508
الآداب للدراسات اللغوية والأدبية

Changing Dual into Singular or Plural and vice versa in Quran

A Semantic Study

Dr. Hania Arif*

haniaar30@gmail.com

Received on: 11/07/2021	Accepted on: 28/08/2021

Abstract:

This research seeks to study the phenomenon of morphological reversal in the Holy Quran, among its types is the reversal in the singular, dual and plural forms, by identifying the places in which the Quranic text has been modified from the dual to the singular or plural. It then discusses the rhetorical connotations for which the Quran was modified from the singular or plural forms to the dual form. It is concluded that this deviation from the apparent state is not intended to violate the rules of the Arabic language, but rather to reach the hidden rhetorical purposes and subtleties of technical references, which cannot be achieved with the usual style of speech.

Keywords: Morphological reversal, Dual, Plural, Singular, Rhetorical purposes.

* Textual Linguistics and Discourse Analysis Laboratory, University Of Ouargla, Algeria.

مقدّمة:

إنّ الباحث في لغة القرآن الكريم يجد نفسه أمام مستوى عالٍ من النصوص، من حيث إحكام النّظم، وعذوبة الأسلوب وغزارة المادة اللغوية، ومن حيث قدرة ألفاظه على الإفصاح عن المعاني الدقيقة والأفكار العميقة ليصل إلى الإعجاز اللغوي للقرآن، "فقد أحكم الله إعجاز نظمه، بما يجعل المتلقي -على كثرة معرفته بفنون البيان، وسعة خبرته بضروب التصرف بأساليبه- عاجزا عن ملاحقة النص القرآني ومواكبته، فضلا عن مجاورته والسّبق إلى غاياته"[1].

فقد عجز العرب -وهم أهل الفصاحة والبيان والبلاغة- عن معارضته أو حتى الإتيان بمثل سورة من سوره، يقول (مصطفى صادق الرافعي) معبرا عن أسلوب العرب وبلاغتهم: "وكان أسلوب الكلام قبيلا واحدا وجنسا معروفا ليس إلا الحر من المنطق والجزل من الخطاب، وإلا اطراد النسق وتوثيق السرد، وفصاحة العبارة وحسن ائتلافها، لا يغتصبون لفظة ولا يطردون كلمة، ولا يتكلفون لتركيب، ولا يتلومون على صنعة، وإنما تؤاتيهم الفطرة، وتمدهم الطبيعة، فتنساق الألفاظ إلى ألسنتهم وتتوارد على خواطرهم، وتجري مع أوهامهم، وتستجيب فيهم لكل حركة من النفس لفظة المعنى الذي هو أصل هذه الحركة، ثم لا تكون هذه اللفظة إلا كأنها خلقت لذلك المعنى خلقا، وأفرغت عليه إفراغا، حتى لا يناسبه غيرها فيما يلتئم على لسان المتكلم، ولا تكون في موضعها أليق منها في مذهبه ولحن قومه وطريقة لغته"[2]. ولكن بنزول القرآن الكريم، أحسّ البلغاء العرب -على ما أوتوا من البلاغة وحسن البيان- بعجز كبير، وشعروا بضعف الفطرة القوية؛ نظرا لما يتسم به الأسلوب القرآني من خصائص وميزات خارجة عن قوى العقول وجماع الطبائع.

يصف (الرافعي) عجز العرب عن مجاراة النّص القرآني على الرغم من أنه نزل بلغتهم وأساليبهم وألفاظهم التي يستعملونها بقوله: "فلما ورد عليهم أسلوب القرآن رأوا ألفاظهم بأعيانها متساوقة فيما ألفوه من طرق الخطاب، وألوان المنطق، ليس في ذلك إعنات ولا معاياة، غير أنهم ورد عليهم من طرق نظمه ووجوه تركيبه ما أذهلهم عن أنفسهم من هيبة رائعة وهيبة مخوفة وخوف

تقشعر منه الجلود، حتى أحسّوا بضعف الفطرة القويةّ، وتخلف الملكة المستحكمة، ورأى بلغاؤهم أنه جنس من الكلام غير ما هم فيه، وأن هذا التركيب هو روح الفطرة اللغوية فيهم"[3].

فالنص القرآني غني بالظواهر اللغوية والألوان التعبيرية البلاغية الراقية، فتجده مثلا ينتقل بك من صيغة الماضي إلى صيغة المضارع، ومن المتكلم إلى الغائب ومن الغائب إلى المخاطب، يقول (ابن الأثير) عن هذه الظواهر اللغوية في باب اختلاف صيغ الألفاظ وائتلافها: "أما اختلاف صيغ الألفاظ، فإنها إذا نقلت من هيئة إلى هيئة كنقلها مثلا من وزن إلى وزن آخر، وإن كانت اللفظة واحدة، أو كنقلها من صيغة الاسم إلى صيغة الفعل، أو من صيغة الفعل إلى صيغة الاسم، أو كنقلها من الماضي إلى المستقبل أو من المستقبل إلى الماضي، أو من الواحد إلى التثنية أو الجمع أو إلى النسب، أو إلى غير ذلك، انتقل قبحها، فصار حسنا، وحسنها صار قبحا"[4]، ويطلق على هذه الظاهرة الأسلوبية مصطلح العدول الصرفي.

أولا: مفهوم العُدول

أطلق اللّغويون والبلاغيون القدامى على هذه الظاهرة عدّة تسميات، منها: العدول والانحراف والتصرّف والخرق، والخروج عن مقتضى الظاهر، والالتفات والانتقال... إلخ، والشأن نفسه بالنسبة للمحدثين الذين أطلقوا عليها تسميات كثيرة، منها: العدول والانحراف والانتهاك، والتجاوز، والانحلال، والمخالفة، والتحريف، والانزياح... إلخ.

والعدول لغة: هو من "عدل عن الشيء يعدلُ عدلًا وعدولًا: حاد، وعن الطريق جار، وعدل إليه عدولا: رجع. وفي الحديث: "لا تعدل سارحتكم" أي لا تصرف ماشيتكم. والعدل أن تعدل الشيء عن وجهه، وعدل عنه يعدل عدولًا إذا مال كأنّه يميل عن الواحد إلى الآخر"[5].

أما اصطلاحا فيعرفه تمّام حسان بأنه: "خروج عن أصل أو مخالفة لقاعدة، ولكن هذا الخروج وتلك المخالفة اكتسبا في الاستعمال الأسلوبي قدرا من الاطّراد، رقى بهما إلى مرتبة الأصول

التي يقاس عليها"[6]، ويعرّفه آخر بأنه: "خروجٌ عن المستوى النحوي النمطي، إلى المستوى الفنّي البلاغي بعمدٍ ووعيٍ من مستعمل اللغة؛ طلبًا لغاية فنية في حدود ما تسمح به اللغة"[7].

ونفهم من هذا أنّ العدول هو خروج عن سنن اللّغة وقواعدها المتعارف عليها، وهذا الخروج عن الأصل المعياري المتواضع عليه، لا يكون بطريقة عشوائية، وليس الهدف منه انتهاك القواعد المتعارف عليها أو خرقها، بل إن ذلك لا يكون مقبولا إلا إذا قصرت الأساليب والعبارات والصيغ المألوفة عن تأدية المعنى المراد، وفي هذا يقول (ابن الأثير): "واعلم أيّها المتوشح لمعرفة علم البيان أنّ العدول عن صيغة من الألفاظ إلى صيغة أخرى لا يكون إلا لنوع خصوصية اقتضت ذلك"[8].

ثانيا: ظاهرة العدول في صيغ الإفراد والتثنية والجمع في لغة العرب

والعدول عن صيغة الإفراد أو التثنية أو الجمع إلى غيرها، ظاهرة لغوية فنية سامية ميزت الأسلوب القرآني، غير أنّ هذا لا يعني أنّ هذه الظاهرة جديدة ظهرت بظهور القرآن الكريم، بل هي ظاهرة لغوية موجودة في لغة العرب، فهي من الاستعمالات التي لجأ إليها الشعراء الفحول لأغراض ودلالات بلاغية محددة، لأن الأصل في اللفظ المفرد أن يدلّ على معنى مفرد، والأصل في اللفظ المثنى أن يدل على معنى التثنية، والأصل في اللفظ المجموع أن يدل على الجمع، وهذا ما ذهب إليه (ابن قيم الجوزية) في قوله: "أعلم أن الأصل هو المعنى المفرد، وأن يكون اللفظ الدال عليه مفردا، لأن اللفظ قالب المعنى ولباسه يحتذي حذوه، والمناسبة الحقيقية معتبرة بين اللفظ والمعنى طولا وقصرا، وخفة وثقلا، وكثرة وقلة، وحركة وسكونا، وشدة ولينا، فإن كان المعنى مفردا أفردوا لفظه وإن كان مركبا ركبوا اللفظ..."[9].

لكنّنا نجد في بعض كلام العرب وأشعارهم خروجا عن هذا الأصل، وهذا الخروج لم يكن عبثا أو عبارة عن فتح الباب على مصراعيه أمام خرق القواعد، وإنما هو باب من أبواب المجاز في الكلام كما صنّفها (ابن قتيبة) بقوله: "وللعرب المجازات في الكلام، ومعناها: طرق القول ومآخذه، ففيها الاستعارة، والتمثيل، والقلب، والتقديم والتأخير، والحذف، والتكرار، والإخفاء والإظهار،

والتعريض، والإفصاح، والكناية، والإيضاح، ومخاطبة الواحد مخاطبة الجميع، والجميع خطاب الواحد، والواحد والجميع خطاب الاثنين... وبكل هذه المذاهب نزل القرآن"[10].

ففي كلام العرب ضروب كثيرة من المجاز، والقرآن الكريم -كما يرى (ابن قتيبة)- نزل بهذه المذاهب (المجازات) جميعا، حيث نجد فيه الاستعارة، والكناية، والتشبيه، والتقديم والتأخير، وإطلاق المفرد وإرادة الجمع، أو إطلاق الجمع وإرادة المفرد، أو إطلاق المثنى وإرادة المفرد، أو الجمع أو عكسه. ومما يثبت أنّ هذه الظاهرة الأخيرة كانت موجودة في لغة العرب قول (السيوطي): "ومن سنن العرب ذكر الواحد والمراد الجمع كقولهم للجماعة: ضيف وعدو. وصفة الواحد أو الاثنين بصفة الجمع نحو: برمة أعشار وثوب أهدام وحبل وأحذاق، قال:

جاء وقميصي أخلاق شراذم يضحك منه التَّوَّاقُ

وأرض سباسب يسمون كل بقعة منها سبسبا لاتساعها، قال: ومن الجمع الذي يراد به الاثنان قولهم: امرأة ذات أوراك ومآكم، وقال: ومن سنن العرب مخاطبة الواحد بلفظ الجمع، فيقال للرجل العظيم: انظروا في أمري، وكان بعض أصحابنا يقول: إنما يقال هذا لأن الرجل العظيم يقول: نحن فعلنا، فعلى هذا الابتداء خوطبوا في الجواب."[11].

كما أشار (ابن جنّي) في كتابه (الخصائص) إلى وجود مثل هذه الأساليب في لغة العرب، وأن لجوءهم إلى مثل هذه الاستعمالات، والأساليب إنّما يعود إلى قوّة اعتقادهم أحوال المواضع، ومتى يحسن مراعاة الأصل ومتى يحسن الخروج عنه يقول: "من باب الواحد والجماعة قولهم: هو أحسن الفتيان وأجمله، أفرد الضمير لأن هذا الموضع يكثر فيه الواحد كقولك: هو أحسن فتى في الناس، قال ذو الرّمة:

وميّة أحسن الثقلين وجهًا وسالفة وأحسنه قذالًا

فأفرد الضمير مع قدرته على جمعه، وهذا يدلّك على قوة اعتقادهم أحوال المواضع، وكيف ما يقع فيها، ألا ترى أن الموضع موضع الجمع، وقد تقدم في الأول لفظ الجمع فترك اللفظ، وموجب الموضع إلى الإفراد، لأنه مما يؤلف في هذا المكان.

وقال عبيد: فالقطبيات فالذَّنوبُ

وإنما القطبية ماء واحد معروف"[12].

وقال صاحب العقد الفريد في "كتاب الزمردة الثانية في فضائل الشعر ومخارجه" تحت عنوان (ما قالوه في تثنية الواحد وجمع الاثنين والواحد وإفراد الجمع والاثنين): "وقال الفرزدق في تثنية الواحد:

وعندي حساما سيفه وحمائله

... وقال قيس بن الخطيم في الدرع:

مضاعفة يغشى الأنامل ريعها كأن قتيريها عيون الجنادب

يريد قتيرها، وقال آخر:

وقال لبوَّابَيْهِ لا تَدْخُلَنَّهُ وسُدَّا خصاصَ الباب عن كل منظرِ

إنه إنما أراد واحدا فثناه...

وقال الشاعر:

لولا الرجاء لأمر ليس يعلمه خلق سواك لما ذلت لكم عنقي

وقال آخر:

وكأن بالعينين حبّ قَرَنْفُلِ أو فُلْفُلٍ كُحِلَتْ به فَانْهَلَّتِ

ولم يقل فانهلّتا"[13].

فكل هذه الأقوال تثبت أن هذه الظاهرة اللغوية موجودة في لغة العرب قبل نزول القرآن، غير أن النص القرآني استعمل هذه الظاهرة استعمالا معجزا وعجيبا، أثار دهشة البلغاء العرب،

وجعلهم عاجزين عن معارضته أو الإتيان بمثله، قال تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴿٨٨﴾﴾ (الإسراء: 88).

وإذا كانت الكثير من الدّراسات قد ركّزت على المواضع التي خالف فيها القرآن الكريم مقتضى الظاهر في وضعه المفرد موضع الجمع أو إطلاق الجمع وإرادة المفرد، فإنّنا نجدها كثيرا ما تُغفل الحديث عن المواضع التي عدل فيها القرآن الكريم عن المثنى إلى المفرد أو الجمع، أو العكس، أي: استخدام المثنى في موضعي الإفراد والجمع، وهذا ما ستحاول الباحثة التركيز عليه في هذه الدّراسة.

ثالثا-الدلالات البلاغية للعدول عن المثنى إلى المفرد أو الجمع، أو عكسُه في لغة القرآن الكريم:

من جماليات الأسلوب القرآني، وبدائع نظمه، أن نراه يستعمل المفرد أو الجمع في موضع المثنى أو العكس، وهذا الاستعمال لا يكون بطريقة عشوائية مضطربة، وليس الغرض منه إحداث خلل أو قلق في المعنى، فالقرآن الكريم منزّه عن كل ذلك، بل يكون هذا الاستعمال في مواضع خاصة، ولدلالات بلاغية وإشارات فنية معينة تستشف من السياق.

1- دلالات العدول عن المثنى إلى المفرد في القرآن الكريم

-الدلالة على التخصيص

من بين الدلالات التي قصد إليها القرآن الكريم بوضعه المفرد موضع المثنى: التخصيص؛ والتخصيص في اللغة كلمة مأخوذة من مادة (خصص) يقول ابن منظور: "خصّه بالشيء يخصّه خصّا وخصوصا وخُصوصية، والفتح أفصح، وخصّيصَى وخصّصه واختصه: أفرده به دون غيره."[14].

ومن خلال المعنى اللغوي نستطيع القول إنّ التخصيص هو خصّ الشيء وإيثاره بالذكر دون غيره، وفي البلاغة العربية له طرق عديدة من بينها -مثلا- كما جاء في الإتقان للسيوطي: تقديم المسند إليه لتخصيصه، وأيضا تقديم المسند وذكر المسند إليه، وغير ذلك من الطرق والأساليب، ومن بين

تلك الأساليب التي عن طريق السياق نفهم أنها تفيد التخصيص: وضع المفرد موضع المثنى، وإنّ أكثر ما يوضع فيه المفرد موضع المثنى في الذكر الحكيم في الضمائر، وذلك يندرج ضمن ما يسمى: (الترخُّص في المطابقة العددية)، "وفي القرآن الكريم نماذج متعددة للترخص في المطابقة التي لا يـؤدي الترخص فيها إلى لبس أو غموض[15]، بل إنّ الترخص فيها له دلالة خاصة في سياقه"[16].

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيۡهِۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ٣٧﴾ (البقرة: 37). الهاء في (عليه) تعود على آدم عليه السلام دون حواء، ومع أنّهما اشتركا في الدعوة إلى الله فهما يسألانه التوبة، فالإفراد في موضع التثنية في هذه الآية خالف مقتضى الظاهر، والسرّ في ذلك هو تخصيص آدم بالذكر دون حواء، ويؤيد هذا الرأي (القرطبي) في قوله: "إن قيل لم قال (عليه)، ولم يقل (عليهما) وحواء مشاركة له الذنب بإجْماعٍ، وقد قال: (ولا تقربا هذه الشجرة) و(قالا ربنا ظلمنا أنفسنا)؟ فالجواب: "أن آدم عليه السلام لما خوطب في أول القصة بقوله: "اسكن" خصّه بالذكر في التلقي؛ فلذلك كملت القصة بذكره وحده"[17]. وربما يكون قد خصه بالذكر هنا دون حواء لأنه هو المبادر في المعصية بدليل قوله تعالى: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ١٢١﴾ (طه: 121).

ومن أمثلة وضع المفرد موضع المثنى للتخصيص أيضا قوله تعالى: ﴿فَقُلۡنَا يَٰٓـَٔادَمُ إِنَّ هَٰذَا عَدُوّٞ لَّكَ وَلِزَوۡجِكَ فَلَا يُخۡرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلۡجَنَّةِ فَتَشۡقَىٰٓ ١١٧﴾ (طه: 117)، الأصل: (فتشقيا)؛ أي آدم وحواء، لكنا نجده خص آدم وحده بالذكر باعتبار أن آدم هو الذي كتب عليه الشقاء؛ أي العمل المضني لكفالة زوجته، يقول (أبو حيان) في هذا: "وأسند له الشقاء وحده بعد اشتراكه مع زوجه في الإخراج من حيث كان هو المخاطب أولا والمقصود بالكلام"[18]. ويقول (القرطبي): "ولم يقل: فتشقيا؛ لأن المعنى معروف وآدم عليه السلام هو المخاطب، وهو المقصود، وأيضا لما كان الكادّ عليها والكاسب لها كان بالشقاء أخص، وقيل الإخراج واقع عليهما، والشقاوة على آدم وحده، وهو شقاوة البدن"[19].

- هذا عن الترخص في المطابقة العددية التي تكون في الضمائر، ومن أمثلة وضع المفرد موضع المثنى في غير الضمائر، والتي تفيد التخصيص؛ قوله تعالى: ﴿قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ ٤٩﴾ (طه: 49)، ففي

هذه الآيـة خاطب الاثنين (موسى وهارون) بقوله: (فمن ربكما) لكنه وجّه النداء إلى موسى، وآثره بالذكر دون هارون بغية تخصيصه، يقول في ذلك (الزمخشري): "خاطب الاثنين ووجّه النداء إلى أحدهما وهو موسى، لأنه الأصل في النبوة وهارون وزيره وتابعه"[20]، وهذا ما ذهب إليه (الزركشي) بقوله: "إنه أفرد موسى عليه السلام بالنداء بمعنى التخصيص والتوقف، إذ كان هو صاحب عظيم الرسالة وكريم الآيات، ذكره ابن عطية"[21]. فالفائدة البلاغية من إفراد موسى عليه السلام بالذّكر دون هارون هي التخصيص، لأنه هو الأصل في النبوة، وصاحب الرسالة العظيمة.

- الدّلالة على الاختصار والإيجاز

كذلك يلجأ القرآن الكريم إلى وضع المفرد موضع المثنى للاختصار والإيجاز، والإيجاز عند الرّماني: "هو العبارة عن الغرض بأقل ما يمكن من الحروف"[22]، وهو من أعظم قواعد البلاغة العربية، ومن مهمات علومها، بل هناك من يذهب إلى أن البلاغة هي الإيجـاز، جاء في البيان والتبيين في تحديد ماهية البلاغة: " وقال له معاوية: ما تعدّون البلاغة فيكم؟ قال: الإيجاز. قال له معاويـة: وما الإيجـاز؟ قال صحـار: أن تجيب فلا تبطئ، وتقـول فلا تخطئ"[23]. ويقول (ابن جني) موضحا طـرق الإيجاز عند العرب: "إنهم إذا كانوا في حال إكثارهم وتوكيدهم مستوحشين منه مصانعين عنه، علم أنهم إلى الإيجاز أميل، وبه أغنى وفيه أرغب، ألا ترى إلى ما في القرآن وفصيح الكلام من كثرة الحذوف كحذف المضاف، وحذف الموصوف، والاكتفاء بالقليل من الكثير كالواحد من الجماعة وكالتلويح من التصريح"[24].

فهذه الأقوال تبيّن المكانة التي يحظى بها الإيجاز في كلام العرب، ولاسيما في القرآن الكريم، فمواقعه أكثر من أن تحصى. ومن طرق الإيجاز والاختصار في القرآن الكريم وضع المفرد موضع المثنى، ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٍ مَّعۡرُوشَٰتٍ وَغَيۡرَ مَعۡرُوشَٰتٍ وَٱلنَّخۡلَ وَٱلزَّرۡعَ مُخۡتَلِفًا أُكُلُهُۥ﴾ (الأنعام: 141)، إذ قال: (أُكُلُهُ)، ولم يقل: (أُكُلُهُمَا) اختصارا بإعادة الضمير

على أحدهما، يقول في ذلك (أبو حيان): "ويكون قد حذفت حال النخل لدلالة هذه الحال عليها، والتقدير: (والنخل مختلفا أكله والزرع مختلفا أكله) كما تأول بعضهم في قولهم: زيد وعمرو قائم؛ أي زيد قائم وعمرو قائم"[25]. ومن خلال (قول أبي حيان) يتبين لنا كيف أن القرآن الكريم أفرد الضمير في موضع يقتضي التثنية لغرض الإيجاز، وذلك بحذف حال النخل. وهذا ما ذهب إليه القرطبي بقوله: "ولم يقل أكلهما لأنه اكتفى بإعادة الذكر على أحدهما كقوله: (وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها)"[26]. ففي إفراد الضمير في (أكله) اختصار وإيجاز لأن المعنى مفهوم من السياق.

ولنفس الغرض والاعتبار أفرد الضمير في قوله تعالى: ﴿وَٱلزَّيۡتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُتَشَٰبِهًا وَغَيۡرَ مُتَشَٰبِهٍۚ كُلُواْ مِن ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثۡمَرَ وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوۡمَ حَصَادِهِۦۖ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُسۡرِفِينَ ١٤١﴾ (الأنعام: 141)، يقول (محمد الطاهر بن عاشور): "وإفراد الضميرين في قوله (من ثمره إذا أثمر) على اعتبار تأويل المعاد بالمذكور"[27].

ومن أمثلة وضع المفرد موضع المثنى للاختصار قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٖ ٣٤﴾ التوبة:34. ولم يقل: ينفقونهما، وذلك اكتفاء بالمفرد للاختصار والتخفيف، يقول القرطبي: "الاكتفاء بضمير الواحد عن ضمير الآخر إذا فهم المعنى، وهذا كثير في كلام العرب، أنشده سيبويه:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا ... عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ[28]

ولم يقل راضون، وقال آخر:

رَمَانِي بِأَمْرٍ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي ... بَرِيْئًا وَمِنْ أَجْلِ الطويّ رَمَانِي

ولم يقل بريئين"[29]، فالعدول عن المثنى إلى المفرد هنا كان لمغزى بلاغي وهو الاختصار والإيجاز، وهذا ما يؤكده (محمد حماسة عبد اللطيف) بقوله: إنّ هذه الآية "فيها ترخّص في المطابقة

العددية، وفي الوقت نفسه فيها ترخص في قرينة الربط، حيث عاد الضمير الرابط غير مطابق، وقد عدّوا ذلك من خصائص العربية، يقول (أبو عبيدة) في مجاز الآية (34) من سورة التوبة: "والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها"، صار الخبر عن أحدهما، ولم يقل (ولا ينفقونهما)، والعرب تفعل ذلك إذا أشركوا بين اثنين فخبروا عن أحدهما استغناء بذلك، وتخفيفا لمعرفة السامع بأن الآخر قد شاركه ودخل معه في ذلك الخبر، قال الشاعر حسان بن ثابت:

إنَّ شَرْخَ الشَّبَابِ والشَّعَرَ الأَسْـــ وَدَ مَا لَمْ يُعَاصَ كَانَ جُنُونًا[30]

ولم يقل يعاصيا"[31].

- الدلالة على عدم التفاوت:

قد يستعمل القرآن الكريم صيغة المفرد في موضع المثنى للدلالة على عدم التفاوت، ومثال ذلك قوله تعالى في سورة الأنفال: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَوَلَّوۡاْ عَنۡهُ وَأَنتُمۡ تَسۡمَعُونَ ٢٠ ﴾ الأنفال: 20، ولم يقل عنهما. فقد أمر بطاعة الله ورسوله، ثم عاد بالضمير على أحدهما في قوله: (ولا تولّوا عنه) والمقصود الرّسول صلى الله عليه وسلم، يقول (الزركشي): "فذكر الله تعظيما، والمعنى تام بذكر رسوله"[32]، ومن أهل العربية من ذهب إلى أنَّ الضمير في (ولا تولّوا عنه) عائد على الأقرب، ولكن الحقيقة أن إفراد الضمير هاهنا، ووضعه موضع المثنى، جاء ليفصح عن دلالة بلاغية قصد إليها الذكر الحكيم، يقول (محمد الطاهر بن عاشور): "وقد علم أنّ النهي عن التولي عن الرسول نهي عن الإعراض عن أمر الله لقوله: ﴿ مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ ﴾ النساء: 80[33]". إذ إن الإفراد في هذا الموضع يومئ إلى عدم التفاوت في طاعة الله والرّسول صلى الله عليه وسلّم؛ فطاعة الرسول من طاعة الله سبحانه وتعالى.

وهو ما سبقه إليه (الزمخشري) حين قال: "والضمير في (عنه) لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) لأن المعنى وأطيعوا رسول الله كقوله: (والله ورسوله أحق أن يرضوه)، لأن طاعة الرسول

وطاعة الله شيء واحد (من يطع الرسول فقد أطاع الله)، فكان رجوع الضمير إلى أحدهما كرجوعه إليهما، كقولك: الإحسان والإجمال لا ينفع في فلان"[34].

ومثال ذلك أيضا قوله تعالى في سورة التوبة: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ﴾ التوبة:62. فنجده يوحد الضمير في قوله (أن يرضوه)، والمقام يستدعي التثنية، فيقال: يرضوهما. فلماذا عدل القرآن الكريم عن التثنية إلى المفرد في هذا الموضع؟

لقد ذهب بعض المفسرين واللغويين إلى أنّ في الجملة حذفا، يقول (القرطبي) في تفسيره: "(والله ورسوله أحق أن يرضوه) ابتداء وخبر، ومذهب سيبويه أن التقدير: والله أحق أن يرضوه، ورسوله أحق أن يرضوه، ثم حذف كما قال [بعضهم]:

نحنُ بمَا عندنَا وأنتَ بمَا عندَكَ راضٍ والرأيُ مختلفُ"[35]

ولكن لا مناص من وجود غرض بلاغي من وراء إفراد الضمير في هذا الموضع يفهم من سياق الكلام. فالإفراد في قوله "والله ورسوله أحق أن يرضوه "إنما يرمز إلى تلازم الرّضاءين، ويومئ إلى عدم التفاوت بين رضا الله ورضا الرّسول صلى الله عليه وسلم، فقد جعل الله تعالى رضاه في رضا الرسول صلى الله عليه وسلم، فقال: "من يطع الرسول فقد أطاع الله". وهو ما ذهب إليه (القزويني) في قوله: "أي: والله أحقّ أن يرضوه ورسوله كذلك، ويجوز أن يكون جملة واحدة، وتوحيد الضّمير لأنه لا تفاوت بين رضا الله ورضا رسوله. فكانا في حكم مرضيّ واحد، كقولنا: إحسان زيد وإجماله نعشني وجبر مني، وكقولك: زيد منطلق وعمرو، أي (وعمرو كذلك)"[36].

أما (الرّازي) فقدّم عدة احتمالات لتبرير وضع المفرد موضع المثنى في هذه الآية، ونحن نرجح الرأي القائل: "لما وجب أن يكون رضا الرسول مطابقا لرضا الله تعالى، وامتنع حصول المخالفة بينهما، وقع الاكتفاء بذكر أحدهما، كما يقال: إحسان زيد وإجماله نعشني وجبر مني"[37]. وترجيحنا هذا تأييدا لرأي (أبي حيان الأندلسي) في قوله: "وأفرد الضمير في (يرضوه) لأنهما في حكم مرضيّ واحد، إذ

رضا الله هو رضا الرّسول"[38]. وهذه الأقوال جميعا تؤكد أنّ استعمال الضّمير المفرد عوض المثنى في هذه الآية إنّما هو لغرض الدّلالة على التّلازم وعدم التفاوت.

وممّا وضع فيه المفرد موضع المثنى في القرآن الكريم، قوله جلّ شأنه: ﴿وَإِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ إِذَا فَرِيقٞ مِّنۡهُم مُّعۡرِضُونَ ٤٨﴾ النور: 48. فقد قيل إنّ هذه الآية نزلت في المغيرة بن وائل من بني أمية، إذ كان بينه وبين علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- خصومة في ماء وأرض فامتنع المغيرة أن يحاكم عليا إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وقال: إنه يبغضني؛ فنزلت الآية، ذكره الماوردي. وقال: ليحكم ولم يقل ليحكما لأن المعني به الرسول - صلى الله عليه وسلم -، وإنما بدأ بذكر الله إعظاما لله عزّ وجلّ.

ففي هذه الآية أيضا أفرد الضّمير في قوله (ليحكم) مع أنّ المعاد اثنان وهما: الله تعالى ورسوله -صلى الله عليه وسلم-والمسوّغ في ذلك هو أنّ حكم الرسول هو عن الله، فلا خلاف ولا تفاوت بين حكم الله تعالى وحكم الرسول (ص)، وهو ما يؤكد قول (أبي حيّان الأندلسي): "وأفرد الضمير في (ليحكم بينهم) وقد تقدّم قوله: (إلى الله ورسوله)، لأنّ حكم الرّسول هو عن الله."[39]، وهو ما يؤكّده قول (محمد الطاهر بن عاشور): "وإنّما جعل الدّعاء إلى الله ورسوله كليهما مع أنهم دعوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، لأنّ حكم الرّسول حكم الله؛ لأنه لا يحكم إلا عن وحي، ولهذا الاعتبار أفرد الضمير في قوله (ليحكم)"[40].

- هذا عن الترخّص في المطابقة العددية وعود الضمير بالإفراد على شيئين، أمّا ما يخص وضع صيغة المفرد موضع المثنى للدلالة على التوحيد وعدم التفاوت، فنذكر منه قوله تعالى في سورة الشعراء مخاطبا موسى وهارون: ﴿فَأۡتِيَا فِرۡعَوۡنَ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ١٦﴾ الشعراء 16، ولم يقل: (إنّا رسولا) كما جاء في قوله تعالى في سورة طه:﴿فَأۡتِيَاهُ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ﴾ طه 47؛ حيث جاءت تثنية كلمة "رسول" على الأصل في مطابقة الوصف الذي يجري عليه الإفراد وغيره. فنلاحظ

أن الكلمة الواحدة ترد بصيغة الإفراد تارة، وبصيغة التثنية تارة أخرى في سياق واحد، وآيات متّحدة في الغرض، فلماذا عدل القرآن عن التثنية إلى المفرد في هذه الآية؟

لقد تمكّن (الزمخشري) من الكشف عن سرّ وضع المفرد موضع المثنى هنا، فقال: "ويجوز أن يوحّد، لأن حكمهما لتساندهما واتفاقهما على شريعة واحدة واتحادهما لذلك، وللإخوة كان حكما واحدا فكأنهما رسول واحد"[41]. وهو نفسه ما ذهب إليه (أبو حيان الأندلسي) في بحره حين قال: "وأفرد (رسول الله) هنا ولم يثنّ، كما في قوله (إنا رسولا ربك)، إما لأنه مصدر بمعنى الرسالة، فجاز أن يقع مفردا خبرا لمفرد فما فوقه، وإما لكونهما ذوي شريعة واحدة. فكأنهما رسول واحد"[42]. فالإفراد كما هو موضّح إذًا يؤدي دورا مهما في الدلالة على عدم التفاوت.

ولا بد أيضا من الإشارة إلى دور السياق في هذا الموضع، فبإجراء مقارنة بسيطة بين السياقين الذين وردت فيهما الآيتان، نجد أن قوله تعالى: ﴿ فَأْتِيَاهُ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ ﴾ قد جاء في سياق خاطب فيه تعالى موسى وأخاه هارون، فقد سبقت هذه الآية قوله تعالى: ﴿ٱذْهَبَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴿٤٣﴾ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴿٤٤﴾ قَالَا رَبَّنَآ إِنَّنَا نَخَافُ أَن يَفْرُطَ عَلَيْنَآ أَوْ أَن يَطْغَىٰ ﴿٤٥﴾ قَالَ لَا تَخَافَآ ۖ إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴿٤٦﴾ ﴾ طه: 43-46. أما في قوله تعالى: ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، فلم يقل: (رسولا)؛ لأن الخطاب هنا موجّه لسيدنا موسى عليه السلام بدليل ما سبق من قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱئْتِ ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٠﴾ قَوْمَ فِرْعَوْنَ ۚ أَلَا يَتَّقُونَ ﴿١١﴾ قَالَ رَبِّ إِنِّىٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ ﴿١٢﴾ وَيَضِيقُ صَدْرِى وَلَا يَنطَلِقُ لِسَانِى فَأَرْسِلْ إِلَىٰ هَٰرُونَ ﴿١٣﴾ وَلَهُمْ عَلَىَّ ذَنۢبٌ فَأَخَافُ أَن يَقْتُلُونِ ﴿١٤﴾ ﴾ الشعراء: 10-14. ولذلك وحد في قوله (رسول) في هذه الآية. والله أعلم.

- الإفراد للتعظيم والتغليب:

من بين الدّلالات التي استعير من أجلها المفرد في موضع المثنى: التعظيم، باعتبار أن صيغة الإفراد في ذلك الموضع تكون أبلغ في الإفصاح عن تلك الدلالة، حيث نجد الذكر الحكيم يعدل

عن المثنّى إلى المفرد للدّلالة على التعظيم والتشريف، وهو ما نلحظه في قوله تعالى: ﴿وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّـَٔآ لِقَوۡمِكُمَا بِمِصۡرَ بُيُوتٗا وَٱجۡعَلُواْ بُيُوتَكُمۡ قِبۡلَةٗ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَۗ وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٨٧﴾ يونس: 87 .

فالخطاب كما هو مبيّن في الآية، موجّه للنبي موسى عليه السلام وأخيه هارون، ولكن في قوله: (وبشِّرْ المؤْمنين) هو أمر لموسى عليه السلام وحده، فنجده ينتقل من التثنية في قوله (أن تبوءا) ويعني به: موسى وهارون، إلى الإفراد في قوله: (وبشّر المؤمنين)، يقول (الزمخشري): "خص موسى عليه السلام بالبشارة التي هي الغرض؛ تعظيما لها وللمبشر بها"[43]. ففي إطلاق لفظ المفرد في قوله: (وبشّرْ) تعظيم لشخص النبي موسى عليه السلام وتشريف له، وهو ما أكده أبو حيان في بحره، والزركشيّ في برهانه.

ومثال ذلك أيضا قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَٱسۡتَعِينُواْ بِٱلصَّبۡرِ وَٱلصَّلَوٰةِۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلۡخَٰشِعِينَ ٤٥﴾ البقرة:45، حيث نجده تعالى يذكر شيئين اثنين وهما الصّبر والصّلاة، ثم يفرد الضمير العائد عليهما في قوله (وإنّها)، وتكاد التفاسير تجمع على أنّ الضمير في (إنّها) عائد على (الصّلاة)، وقد خصّ تعالى الصلاة بعود الضمير عليها تعظيما لأمرها؛ "لأنها تكبر على النفوس، ما لا يكبر الصوم، والصبر هنا الصوم، فالصلاة فيها سجن النفوس، والصوم إنما فيه منع الشهوة، فليس من منع شهوة واحدة أو شهوتين، كمن منع جميع الشهوات. فالصائم إنّما منع شهوة النساء، والطعام، والشراب، ثم ينبسط في سائر الشهوات، من الكلام والمشي والنظر إلى غير ذلك من ملاقاة الخلق، فيتسلّى بتلك الأشياء عمّا منع، والمصلي يمتنع من جميع ذلك فجوارحه كلّها مقيدة بالصلاة عن جميع الشهوات، وإذا كانت الصلاة أصعب على النّفس ومكابدتها أشدّ، فلذلك قال: (وإنها لكبيرة)"[44].

فنحن نلاحظ ترخّصا في المطابقة العددية؛ حيث ذكر أمرين، ثم عاد بالضمير على أحدهما، وهذا الترخّص لم يأت هكذا، وإنما جيء به للتوصل إلى دلالات دقيقة في هذا السياق، وهو ما شرحناه آنفا.

-ومن بين الأغراض البلاغية التي استدعت مخالفة ظاهر الحال في النص القرآني، بوضع المفرد موضع المثنّى: التغليب، إذ يعدّ التغليب من باب المجاز، وهو: "إعطاء الشيء حكم غيره، وقيل ترجيح أحد المعلومين على الآخر، وإطلاق لفظ عليهما، إجراءً للمختلفين مجرى المتّفقين"[45]. ومن أمثلته في القرآن الكريم؛ قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ﴾ النساء: 12، ولم يقل: (ولهما) بالرغم من أنه ذكر جنسين (رجل وامرأة)، يقول (الرّازي): "ههنا سؤال، وهو أنه تعالى قال: (وإن رجل يورث كلالة أو امرأة) ثم قال: (وله أخ) فكنّى عن الرّجل وما كنّى عن المرأة فما السبب في ذلك؟ والجواب قال الفرّاء: هذا جائز فإنه إذا جاء حرفان في معنى واحد " بأو" جاز إسناد التفسير إلى أيهما أريد، ويجوز إسناده إليهما أيضا، تقول: من كان له أخ أو أخت فليصله، يذهب إلى الأخ، أو فليصلها يذهب إلى الأخت، وإن قلت: فليصلهما جاز أيضا"[46]. والأرجح أن يكون الضمير في (وله) عائدا على الرجل والمرأة كليهما، وجعلت الأنثى من المذكر بحكم التغليب.

- ومثاله أيضا قوله تعالى في سورة يونس: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ﴾ يونس:05، فنجده يذكر: الشمس والقمر، ثم عاد بالضمير على أحدهما وهو القمر، يقول (الزركشي): "إذا عطف بـ "أو" وجب إفراد الضّمير، نحو: إن جاء زيد أو عمرو فأكرمه لأن (أو) لأحد الشيئين... وعكس هذا إذا عطف بالواو، وجب تثنية الضمير"[47]. ولكنّنا لا نجد هذا الكلام ينطبق على هذه الآية؛ حيث عطف بالواو في قوله: (وجعل الشمس ضياء والقمر نورا)، ولكنّه لم يثنّ الضمير في قوله (وقدّره)، بل جاء الضمير مفردا، يقول (الزركشي): "والأصل (قدّرهما)، لكن اكتفى

برجوع الضمير للقمر لوجهين: قربه من الضمير، وكونه هو الذي يعلم به الشهور، ويكون به حسابها"[48]، فكنّى عن الأغلب وهو القمر.

والذي يدل على أن الضمير في قوله: (وقدّره منازل) عائد على القمر، قوله تعالى في سورة القمر: ﴿وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِي لِمُسۡتَقَرّٖ لَّهَاۚ ذَٰلِكَ تَقۡدِيرُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ ٣٨ وَٱلۡقَمَرَ قَدَّرۡنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلۡعُرۡجُونِ ٱلۡقَدِيمِ ٣٩﴾ يس 38-39، ومعنى هذه الآية أن كلا الشمس والقمر يجري ولكن الشمس تبقى ثابتة على هيئة واحدة، أما القمر فغير مستقر على هيئة خاصة، فيظهر للناس بأوجه مختلفة حتى يصير بدرًا، ثم يعود فيتناقص تدريجيا حتى يصير هلالا، وهذا ما أثبته العلم وهو أن سبب ظهور القمر على هيئات ووجوه مختلفة هو دورانه حول الأرض مع مواجهته لها بوجه واحد[49]، وقيل: "عاد الضمير عليه وحده لأنه هو المراعى في معرفة عدد السنين والحساب عند العرب، وقال ابن عطية: ويحتمل أن يريدهما معا بحسب أنهما مصرفان في معرفة عدد السنين والحساب، ولكنه اجتزئ بذكر أحدهما[50]"والغرض البلاغي من الإفراد ههنا في موضع التثنية هو التغليب.

- الدلالة على اتحاد الغاية:

يؤدي الإفراد دورا مهما في بيان وحدة الهدف والغاية، ولذلك عدل القرآن الكريم عن الجمع إلى المفرد في كثير من المواضع للدلالة على وحدة الهدف والغاية، ولنفس الغرض البلاغي، نجد القرآن الكريم يعدل عن المثنّى إلى المفرد في قوله تعالى: ﴿وَلَن تَرۡضَىٰ عَنكَ ٱلۡيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمۡۗ﴾ البقرة:120، فوحّدت (الملّة) مع أنه لكل منهما ملّته التي يتّبعها، وقد حكم كلّ فريق بفساد ملّة الفريق الآخر، فأنكرت اليهود الإنجيل ونبوّة عيسى، وأنكرت النصارى التوراة ونبوّة موسى، بدليل قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ لَيۡسَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ عَلَىٰ شَيۡءٖ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ لَيۡسَتِ ٱلۡيَهُودُ عَلَىٰ شَيۡءٖ وَهُمۡ يَتۡلُونَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ البقرة 113. فلماذا وحّدت الملّة في هذا الموضع إذًا؟

إن في توحيد لفظ الملّة دليلا على أنّ الكفّار -وإن اختلفت مللهم، ونحلهم- هدفهم وغايتهم واحدة وهي محاربة المسلمين وإطفاء نور الإسلام، يقول (أبو حيان الأندلسي): "ووحدت الملّة، وإن

كانت لهم ملتان لأنهما يجمعهما الكفر، فهي واحدة بهذا الاعتبار"[51]. فهما إذًا ملّتان متعاديتان، ولكن النّصارى واليهود يجتمعون على هدف واحد وهو محاربة الرسول صلى الله عليه وسلّم، والقضاء على دينه الحنيف، بعدّه عدوّهما المشترك.

2- دلالات وضع صيغة الجمع موضع المثنى في القرآن الكريم

- الجمع للّتعظيم:

قد تستعمل صيغة الجمع في موضع يقتضي التثنية للتعظيم، وهذا ما نلمحه في قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿وَأَلْقَى ٱلْأَلْوَاحَ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُۥٓ إِلَيْهِ﴾ الأعراف:150، حيث وردت الألواح بصيغة الجمع، في حين تشير معظم التفاسير إلى أنهما لوحان، يقول (محمد الطاهر بن عاشور) في تفسيره: "والذي بالإصحاح الرابع والثلاثين أن اللّوحين كتبت فيهما الوصايا العشر التي ابتدأت بها شريعة موسى، وكانا لوحين كما في التوراة"[52]. فهو إذًا من باب إطلاق صيغة الجمع على المثنّى، وإنما أوثر التعبير بصيغة الجمع هنا تعظيما لهذين اللّوحين لأنّهما يتضمنان الوصايا التي ابتدأت بها رسالة النبي موسى عليه السلام.

وممّا وضع فيه الجمع موضع المثنّى قوله تعالى: ﴿قَالَ كَلَّا ۖ فَٱذْهَبَا بِـَٔايَٰتِنَآ ۖ إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ ﴿١٥﴾﴾ الشعراء: 15، والمخاطب في هذه الآية هما: موسى الذي حمله الله أمر النبوة وكلفه بها، وأخوه هارون الذي كان رسولا معينا له، فنجده يستعمل صيغة الجمع في قوله (معكم) والمخاطب اثنان، فلا بد إذن من وجود مسوّغ أو غرض بلاغي من أجله عدل القرآن الكريم عن صيغة المثنّى إلى الجمع، وهو ما كشف عنه (أبو حيّان الأندلسي) في قوله: "و(معكم) قيل: من وضع الجمع موضع المثنّى أي معكما... وكان شيخنا الأستاذ أبو جعفر بن الزبير يرجّح أن يكون أريد بصورة الجمع المثنّى والخطاب لموسى وهارون فقط، قال: لأن لفظة (مع) تباين من يكون كافرًا، فإنه لا يقال الله معه، وعلى أنّه أريد بالجمع التثنية، حمله سيبويه رحمه الله وكأنهما لشرفهما عند الله، عاملهما في

الخطاب معاملة الجمع، إذ كان ذلك جائزا أن يعامل به الواحد لشرفه وعظمته"[53]، ففي استعمال الجمع تعظيم وتشريف لهما.

ومثال ذلك أيضا ما نلحظه في قوله تعالى في سورة الأنبياء: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيۡمَٰنَ إِذۡ يَحۡكُمَانِ فِي ٱلۡحَرۡثِ إِذۡ نَفَشَتۡ فِيهِ غَنَمُ ٱلۡقَوۡمِ وَكُنَّا لِحُكۡمِهِمۡ شَٰهِدِينَ ٧٨﴾ الأنبياء:78، فالضمير في (لحكمهم) يعود على سليمان وداود، يقول (الزركشي): "قد يذكر شيئان، ويعود الضمير جمعا؛ لأنّ الاثنين جمع في المعنى كقوله تعالى: (وكنّا لحكمهم شاهدين) يعني حكم سليمان وداود"[54]. فنجده قد جمع مع أن المخاطب اثنان، فالأصل أن يقال (لحكمهما)، وإنما جمع في قوله (لحكمهم) تعظيما للنبيين الكريمين وتشريفا لهما، يقول (محمد الأمين الخضري): "... هذا الجوّ من التعظيم والإجلال مسّ الرسولين الكريمين، فتحول المثنّى إلى الجمع في قوله (لحكمهم شاهدين) إذ كانت مراقبة العظيم وشهادته لحكمهما تعظيما لهما بما منحهما من الرّعاية والحياطة التي تضمن لهما المثالية في العدالة"[55]. فوضع الجمع موضع المثنّى في هذه الآية يكشف عن مغزى بلاغي وهو التعظيم والإجلال.

-الدلالة على التعميم:

رأينا فيما سبق كيف أن الذكر الحكيم يعدل عن صيغة المثنّى، ويستعمل صيغة الجمع للدلالة على التعظيم، وفي هذا الموضع من الدراسة سنراه أيضا يستعير صيغة الجمع في موضع المثنّى لكن للدلالة على التعميم، بحيث تعتبر صيغة الجمع هي الصيغة الأنسب التي تستعمل لتعميم أمر ما دون تخصيصه.

ومن الأمثلة التي تمّ فيها العدول عن صيغة المثنّى واستخدام الجمع لغرض التعميم قوله تعالى: ﴿وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّـَٔا لِقَوۡمِكُمَا بِمِصۡرَ بُيُوتٗا وَٱجۡعَلُواْ بُيُوتَكُمۡ قِبۡلَةٗ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَۗ وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٨٧﴾ يونس:87، إذ قال: (واجعلوا)، ولم يقل: (واجعلا) رغم أنه معطوف على الفعل (تبوّءا)؛ لأنه حين خصّ موسى وأخاه بالكلام ثنّى الفعل، وحين أراد التعميم استخدم صيغة

الجمع، يقول في ذلك (الزمخشري): "خوطب موسى وهارون عليهما السلام أن يتبوآ لقومهما بيوتا ويختاراها للعبادة، وذلك مما يفوض إلى الأنبياء، ثم سيق الخطاب عاما لهما، ولقومهما باتخاذ المساجد والصلاة فيها، لأن ذلك واجب على الجمهور"[56]. فمن خلال قول الزمخشري نستشف كيف أن القرآن الكريم وضع صيغة الجمع في موضع يقتضي التثنية لغرض التعميم.

ومن مواضع ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿هَٰذَانِ خَصۡمَانِ ٱخۡتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمۡ﴾ الحج:19، فالظاهر يقتضي أن يقول: (اختصما)، والغرض في ذلك الدلالة على التعميم، وهذا ما ذهب إليه (أبو حيّان) إذ يقول: "وقال مجاهد وعطاء بن أبي رباح والحسن وعاصم والكلبي: الإشارة إلى المؤمنين والكفار على العموم، وخصم مصدر وأريد به هنا الفريق فلذلك جاء (اختصموا) مراعاة للمعنى؛ إذ تحت كل خصم أفراد، وفي رواية عن الكسائي (خِصمان) بكسر الخاء، ومعنى (في ربهم) في دين ربهم، وقرأ ابن أبي عبلة (اختصما) راعى لفظ التثنية، ثم ذكر تعالى ما أعد للكفار"[57]، فهو يرى أن الخصم هنا مصدر أريد به الفريق، ولذلك جمع مراعاةً للمعنى، لأنّ كل خصم يضم مجموعة من الأفراد، فحمل (الخصم) على المعنى لا على اللّفظ، والغرض البلاغي من ذلك هو التعميم.

- خفّةُ الجمعِ:

من طرائق العرب في التعبير وضع الجمع موضع المثنّى فيما كان من الجسد، يقول صاحب (جنى الجنتين): "ويقال رجل ذو إليات ورجل غليظ الحواجب، شديد المرافق ضخم المناخر... وإنه لغليظ الوجنات وإنما له وجنتان، وامرأة ذات أوراك وامرأة حسنة المآكم... وقالت العرب: "قطعت رؤوس الكبشين" وليس لهما إلا رأسان، وغسل مذاكيره وليس للإنسان إلا ذكر، قيل جمع باعتبار الذكر والاثنين، وقالوا: "امرأة ذات أكتاف وليس لها إلا كتفان"[58]. وبهذه الطريقة نزل الذكر الحكيم.

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلٗا مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٞ ٣٨﴾ المائدة: 38. إذ قال: (أيديهما)، والأصل (يديهما)، يقول في ذلك (محمد

حماسة عبد اللطيف): "ومجاز أيديهما مجاز يديهما، وتفعل هذا العرب فيما كان من الجسد، فيجعلون الاثنين في لفظ الجمع"[59]، فما هو يا ترى الغرض البلاغي من وضع الجمع موضع المثنى هنا؟ الإجابة عن هذا السؤال يذكرها (عبد القادر حسين) في قوله: "كما في قوله تعالى: "فاقطعوا أيديهما "، فالزّجّاج يفصح عن هذه العلة فيذكر لنا أن قولك: ضربت رؤوس الزيدين أفصح عندهم من رأسيهما، ويعلل هذه الفصاحة بأنهم كرهوا أن يجمعوا بين ثنتين في كلمة واحدة فصرفوا الأول إلى لفظ الجمع"[60]. فلخفة الجمع وفصاحته عدل عن المثنّى في هذا الموضع، ومنه قوله تعالى: ﴿فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ﴾ المائدة:06. والأصل (إلى المرفقين)؛ لأن الإنسان ليس له إلا مرفقان، وإنما قال: (إلى المرافق) لخفة الجمع في موضع يقتضي التثنية.

- إيثار الجمع للإبهام:

قد يعدل القرآن الكريم عن استعمال صيغة إلى صيغة أخرى قصد الإبهام. وتجنّب مواجهة المخاطب بما يكره. كاستعمال الجمع في موضع المفرد في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأۡتَلِ أُوْلُواْ ٱلۡفَضۡلِ مِنكُمۡ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤۡتُوٓاْ أُوْلِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينَ وَٱلۡمُهَٰجِرِينَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۖ وَلۡيَعۡفُواْ وَلۡيَصۡفَحُوٓاْۗ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغۡفِرَ ٱللَّهُ لَكُمۡۚ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ٢٢﴾ النور:22، فيكون الإبهام أبلغ من التصريح، لما فيه من الاحتمالات الكثيرة، وما يوحي به من الدلالات والنكت البلاغية المثيرة، يقول (العلوي اليمني): "اعلم أن المعنى المقصود إذا ورد في الكلام مبهما فإنه يفيده بلاغة، ويكسبه إعجابا وفخامة، وذلك لأنه إذا قرع السّمع على جهة الإبهام، فإن السامع له يذهب في إبهامه كلّ مذهب"[61]، وللغرض نفسه يعدل القرآن الكريم عن صيغة المثنّى إلى صيغة الجمع كما في قوله تعالى: ﴿ٱلۡخَبِيثَٰتُ لِلۡخَبِيثِينَ وَٱلۡخَبِيثُونَ لِلۡخَبِيثَٰتِۖ وَٱلطَّيِّبَٰتُ لِلطَّيِّبِينَ وَٱلطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَٰتِۚ أُوْلَٰٓئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَۖ لَهُم مَّغۡفِرَةٞ وَرِزۡقٞ كَرِيمٞ ٢٦﴾

النور:26؛ ويقصد بالقول (أولئك مبرءون) عائشة وصفوان، وهو ما يذهب إليه (ابن قتيبة) في قوله: "وقوله: (أولئك مبرءون ممّا يقولون) يعني: عائشة وصفوان بن المعطّل"[62]. يقول (القرطبي): "(أولئك مبرءون ممّا يقولون) أي عائشة وصفوان مما يقول الخبيثون والخبيثات، وقيل: إنّ هذه الآية مبنية على قوله: (الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة) الآية، فالخبيثات الزّواني، والطّيبات العفائف، وكذا الطيّبون والطيبات، واختار هذا القول النحاس أيضا. وهو معنى قول ابن يزيد (أولئك مبرءون مما يقولون) يعني به الجنس، وقيل: عائشة وصفوان فجمع كما قال (فإن كان له إخوة) والمراد أخوان. قاله الفرّاء"[63]. ففي العدول عن التصريح بالمسند إليه وهو: عائشة وصفوان، إلى صيغة الجمع، إيهام أن في تركه تطهيرا له عن اللّسان.

3- مقاصد وضع المثنّى موضع المفرد أو الجمع في القرآن الكريم

3-1- وضع المثنّى موضع المفرد

يكشف لنا القرآن الكريم عن وجه آخر من وجوه إعجاز أسلوبه وبلاغة نظمه، وذلك من خلال ما نلحظه من التعبير بصيغة المثنّى في موضع يستدعي الإفراد، وذلك لدلالات بلاغية خاصة؛ نذكر منها:

- إيثار المثنّى للدلالة على الرّفقة:

ومن أمثلته قوله تعالى في سورة يونس: ﴿قَالُوٓاْ أَجِئۡتَنَا لِتَلۡفِتَنَا عَمَّا وَجَدۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَا وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلۡكِبۡرِيَآءُ فِي ٱلۡأَرۡضِۖ وَمَا نَحۡنُ لَكُمَا بِمُؤۡمِنِينَ ٧٨﴾ يونس:78. فالمخاطب هنا هو موسى عليه السلام، ولكننا نجده تعالى قد انتقل في الخطاب من صيغة المفرد في قوله "أجئتنا" إلى صيغة المثنّى في قوله: "وتكون لكما الكبرياء"، وذلك للرفقة؛ فقد رافقه في مهمته هذه أخوه (هارون) بدليل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثۡنَا مِنۢ بَعۡدِهِم مُّوسَىٰ وَهَٰرُونَ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ وَمَلَإِيْهِۦ بِـَٔايَٰتِنَا فَٱسۡتَكۡبَرُواْ وَكَانُواْ قَوۡمٗا مُّجۡرِمِينَ ٧٥﴾ يونس:75. ولذلك ثنّى في قوله: "وتكون لكما الكبرياء".

ومنه أيضا قوله تعالى في السورة نفسها: ﴿قَالَ قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٨٩﴾﴾ يونس:89. مع أن الداعي هو موسى عليه السلام، بدليل قوله تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلًا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا۟ عَن سَبِيلِكَ ۖ رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴿٨٨﴾﴾ يونس:88.

وذهب بعض المفسرين إلى القول بأن الخطاب في قوله: "قد أجيبت دعوتكما" موجّه لموسى وأخيه هارون، باعتبار أن هارون قد أمّن على دعائه، والتأمين على الدعاء أن تقول: آمين وهو دعاء أيضا، لأن (آمين) اسم فعل يعني: (يا ربّ استجب لي)، إلا أنّ أهل المعاني ذهبوا إلى أن الجملة هنا هي من خطاب الواحد بلفظ الاثنين، وقد ثنّى هنا أيضا للرفقة، لأن هارون قد صاحبه في رحلته بأمر من الله تعالى.

ومثاله أيضا قوله تعالى في سورة الكهف: ﴿فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا نَسِيَا حُوتَهُمَا فَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ سَرَبًا ﴿٦١﴾﴾ الكهف:61. فقد ثنّى في قوله (نسيا حوتهما)، مع أن الناسي واحد منهما، وهو فتى موسى (يوشع بن نون)، يقول (ابن قتيبة): "روي في التفسير: أنّ الناسي كان (يوشع بن نون) ويدلّك قوله لموسى صلّى الله عليه: (إني نسيت الحوت)"[64]، فالظاهر إذًا نسبة النسيان إليهما (موسى، وفتاه يوشع بن نون)، ولكن النسيان في الحقيقة كان من الفتى، وهو ما تكاد تجمع عليه معظم التفاسير؛ فقال (الزركشيّ): "أضيف النسيان لهما جميعًا لسكوت موسى عنه"[65]. في حين نجد (القرطبي) يكشف لنا عن سبب آخر من أجله عدل عن المفرد إلى المثنّى في قوله (نسيا حوتهما)، فيقول: "وقوله (نسيا حوتهما) وإنما كان النسيان من الفتى وحده فقيل: المعنى نسيَ أن يعلم موسى بما رأى من حاله فنسب النسيان إليهما للصحبة. كقوله تعالى: "يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان" وإنما يخرج من الملح، وقوله: "يا معشر الجنّ والإنس ألم يأتكم (رسل منكم) وإنما الرسل من الإنس لا من الجنّ"[66].

فقد نسب النسيان إليهما للصحبة، ويوشع وإن كان هو المكلّف بحفظ الحوت. فإن موسى هو القاصد لهذا العمل، فكان يهمه تعهده ومراقبته. وقد تخاطب العرب الواحد بلفظ الاثنين كما في قول الشاعر:

وَقُلْتُ لِصَاحِبِي: لَا تَحْبِسَانَا بِنَزْعِ أُصُولِهِ واجْتَزَّ شِيْحًا[67]

- التذكير بالفضل:

قد توضع صيغة المثنّى في موضع الواحد في مقام التذكير بالفضل، ومثال ذلك قوله تعالى في سورة الكهف: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ الكهف:33. فقد ثنّى في قوله: (الجنتين)، وهي جنّة واحدة كما تشير إليه بعض التفاسير[68]، يقول (الزركشي): "قيل جنّة واحدة بدليل قوله تعالى آخر الآية: (ودخل جنّته)، فأفرد بعدما ثنّى، وقوله: (كلتا الجنتين آتت أكلها)، فإنه ما ثنّى هنا إلا للإشعار بأنّ لها وجهين وأنّك إذا نظرت عن يمينك ويسارك رأيت في كلتا الناحيتين ما يملأ عينك قرة وصدرك مسرة"[69]، وفي ذلك تذكير وبيان لعظمة النعمة التي أنعمها على هذا الرجل المتكبر الذي ملأ نفسه البطر وملأ جنبه الغرور فنسي الله وتكبر وظنّ أنّ هذه الجنان لن تبيد أبدا.

وقد نطقت العرب بمثل هذا الاستعمال كما في قول الشاعر جرير:

لَمَّا تَذَكَّرْتُ بِالدَّيْرَيْنِ أَرَّقَنِي صَوْتُ الدَّجَاجِ وَقَرْعٌ بِالنَّوَاقِيْسِ[70]

وقيل: أراد (دير الوليد) فثناه باعتبار ما حوله.

2-3 وضع المثنّى موضع الجمع.

- إرادة النّوعين: إن هذا الباب -أي وضع المثنّى موضع الجمع- قليل جدا في النّص القرآني، ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ المائدة:17 .فقد ذكر جماعة السماوات والأرض، ثم ثنّى في قوله: (وما بينهما)، قال (محمد حماسة عبد اللطيف): "والسماوات

جمع والأرض واحد، فقال: وما بينهما فذهب إلى لفظ الاثنين، والعرب إذا وحدوا جماعة في كلمة، ثم أشركوا بينها وبين واحد جعلوا لفظ الكلمة التي وقع معناها على الجميع كالكلمة الواحدة"[71].

ومثاله أيضا قوله تعالى في سورة الأنبياء: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا﴾ الأنبياء:30. فقد ذكر جمعا (السماوات والأرض)، ثم أخبر عنه بصيغة المثنّى، قال ابن فارس: "العرب تذكر جماعة وجماعة، أو جماعة وواحدا، ثم تخبر عنهما بلفظ الاثنين، يقول الأسود بن يعفر النهشلي:

إِنَّ المَنِيَّةَ والحُتُوفَ كِلَاهُمَا يوقي المَخَارِمَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي

وقال آخر:

أَلَمْ يَحْزُنْكَ أَنَّ حِبَالَ قَيْسٍ وَتَغْلِبَ قَدْ تَبَايَنَتَا انْقِطَاعًا"[72].

وعن وضع المثنّى في موضع الجمع في قوله تعالى: (كانتا رتقا ففتقناهما)، يقول (أبو حيان الأندلسي): "جعل السماوات نوعا والأرضين نوعا، فأخبر عن النوعين كما أخبر عن إثنين، كما تقول: أصلحت بين القوم، ومرّ بنا غنمان أسودان لقطيعي غنم، وقال (الحوفي): قال: (كانتا رتقا) والسماوات جمع؛ لأنه أراد الصنفين... وقال الزمخشري: وإنما قال: (كانتا) دون كنّ لأن المراد جماعة السماوات وجماعة الأرض..."[73]. فالغرض من الإخبار عن الجماعة بصيغة المثنّى، هو إرادة النّوعين.

النتائج:

في خاتمة هذا البحث نخلص إلى جملة من النتائج، وهي على النحو الآتي:

- أن ظاهرة العدول في القرآن الكريم، هي ظاهرة أسلوبية فنية ليس الهدف منها انتهاك أو تكسير القواعد اللغوية المتعارف عليها، كما أن ليس الهدف منها حصول قلق أو غموض في المعنى، وليست الغاية من هذه الظاهرة الأسلوبية التوسع في اللغة كما يظن العامة من الناس، بل إن مجرد

المخالفة تومئ إلى غرض بلاغي ما، وتهدف إلى لفت انتباه المتلقي إليه، وذلك الغرض يفهم من السياق، فكل صيغة من صيغ المفرد، أو المثنى، أو الجمع تحلّ محل الأخرى، وكل ضمير يوضع موضع الآخر إنما يكون ذلك من أجل دلالة بلاغية معينة قصد إليها الذكر الحكيم، باعتبار أن تلك الصيغة أو ذلك الضمير، يكون أبلغ في التعبير في ذلك الموضع وأقدر على الإفصاح عن تلك الدلالة.

- ومن بديع صنع الذكر الحكيم، وبلاغة نظمه أن نجده يستعمل صيغة الإفراد أو الجمع في موضع يقتضي التثنية، أو أن يستعمل المثنى في موضع الإفراد أو الجمع، ورغم أن هذا الاستعمال كما لاحظنا قليل في النص القرآني، إذا ما قورن بوضع المفرد موضع الجمع، أو استعمال الجمع في موضع المفرد، فإنه يكشف لنا عن وجوه ولطائف بلاغية غزيرة كالتخصيص، والإيجاز، والتعظيم، والتعميم وغيرها من الدلالات والنكت الخاصة بكل موضع، وكل سياق وردت فيه هذه الظاهرة.

- إلى جانب هذه الدلالات الخاصة، نجد لهذه الظاهرة الأسلوبية فوائد عامة؛ إذ إن العدول من هيئة إلى أخرى، ومن صيغة إلى أخرى، يهدف إلى التنويع في الكلام، وعدم الاستمرار على منوال واحد، فيمنع حصول الضجر والملل عند السامع.

- فالعدول بصفة عامة، والعدول من صيغة المثنى إلى المفرد أو الجمع وعكسه في القرآن الكريم بصفة خاصة، إنّما يُلجَأُ إليه للوصول إلى خفايا المقاصد البلاغية ودقائق الإشارات الفنيّة، التي لا يمكن تحقّقها بالنّمط المألوف والمتعارف عليه من الكلام.

الهوامش والإحالات:

([1]) الخضري، الإعجاز البياني في صيغ الألفاظ:3.
([2]) الرافعي، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية: 189،188.
([3]) نفسه: 189.
([4]) ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: 380، 381.
([5]) ابن منظور، لسان العرب: مادة (ع د ل).

([6]) حسان، البيان في روائع القرآن: 77.

([7]) لخضر، مقاصد العدول الصرفي: 191.

([8]) ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: 12/2.

([9]) ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد: 108.

([10]) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن:20، 21.

([11]) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها: 1/ 333.

([12]) ابن جني، الخصائص: 2/ 419.

([13]) ابن عبد ربه، العقد الفريد: 5/ 387، 389.

([14]) ابن منظور، لسان العرب: مادة (خ ص ص): 24/7.

([15]) المطابقة العددية: أن يتطابق الاسم والاسم، والصفة والصفة، والاسم والصفة، والضمير المبتدأ وإسناد الفعل الذي في جملة خبره من حيث الإفراد والتثنية والجمع، ثم ما يعود على كل ذلك من الضمائر يكون مطابقا له في العدد" ينظر: حسان: الجملة العربية معناها ومبناها: 212.

([16]) عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة: 328.

([17]) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 1/ 325.

([18]) أبو حيان، البحر المحيط: 7/ 393.

([19]) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 253/11.

([20]) الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل: 49/2.

([21]) الزركشي، البرهان في علوم القرآن: 240/2. وينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 204/11.

([22]) ابن رشيق، العمدة في محاسن الشعر: 250/1.

([23]) الجاحظ، البيان والتبيين: 70/1.

([24]) ابن جني، الخصائص: 86/1.

([25]) أبو حيان، البحر المحيط: 667/4.

([26]) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 98/7.

([27]) ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير: 120/8.

([28]) هذا البيت نسبه ابن هشام اللخمي وابن بري إلى عمرو بن امرئ القيس الأنصاري، ونسبه غيرهما إلى قيس بن الخطيم، ينظر: عبدالحميد، شرح ابن عقيل: 1/ 244.

([29]) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 8/ 127، 128.

([30])ابن ثابت، ديوانه: 252.

([31]) عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة: 329، 330.

([32]) الزركشي، البرهان في علوم القرآن: 31/4.

([33]) ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير: 303/1.

([34]) الزمخشري، الكشاف: 150/2.

([35]) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 193/8.

([36]) القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة: 170/1.

([37]) الرازي، التفسير الكبير: 121/8.

([38]) أبو حيان، البحر المحيط: 451/5.

([39]) نفسه: 61/8.

([40]) ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير: 270/18.

([41]) الزمخشري، الكشاف: 304/3.

([42]) أبو حيان، البحر المحيط: 145/8.

([43]) الزمخشري، الكشاف: 249/2.

([44]) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 373/1.

([45]) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن: 52/2.

([46]) الرازي، التفسير الكبير: 213/5.

([47]) الزركشي، البرهان في علوم القرآن: 40/4.

([48]) نفسه: 31/4.

([49]) سليمان، القرآن والعلم: 38، 39.

([50]) أبو حيان، البحر المحيط: 15/6،14.

([51]) أبو حيان، البحر المحيط: 590/1.

([52]) ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير: 96/9.

([53]) أبو حيان، البحر المحيط: 145/8.

([54]) الزّركشي، البرهان في علوم القرآن: 32/4.

([55]) الخضري، الإعجاز البياني في صيغ الألفاظ: 103.

([56]) الزمخشري، الكشاف: 249/2.

([57]) أبو حيّان، البحر المحيط: 495.

([58]) محبي، جنى الجنتين في تمييز نوعي المثنى: 8، 9.

([59]) عبداللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة: 330.

([60]) حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي: 108.

([61]) العلوي، الطراز: 78/2.

([62]) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن: 284.

([63]) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 211/12.

([64]) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن: 287.

([65]) الزركشي، البرهان في علوم القرآن: 4/3.

([66]) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 12/11.

([67]) البيت هو ليزيد بن كراع بن الطثرية، وقيل لمضرس بن ربعي الأسدي، ينظر: ابن منظور، ،لسان العرب: مادة (جزر)، 319/5.

([68]) وهناك من التفاسير التي تشير إلى أن (الجنتين) وضعت في موضعها الحقيقي بدليل قوله تعالى: "واضرب لهم مثلا رجلين جعلنا لأحدهما جنتين من أعناب" ولكن الموضع الذي خالف مقتضى الظاهر هو قوله: (ودخل جنته) وهو من وضع المفرد موضع المثنى اكتفاء بالواحد، ينظر: المحلى، السيوطي، تفسير الجلالين: 247.

([69]) الزركشي: البرهان في علوم القرآن: 5/3.

([70]) جرير، ديوان جرير:126/1.

([71]) عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة: 331، 332.

([72]) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة: 163.

([73]) أبو حيان، البحر المحيط:424/7.

قائمة المصادروالمراجع:

-القرآن الكريم

1) ابن الأثير، المبارك بن محمد بن عبد الكريم الشيباني، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، ط1، 1960.
2) ابن جني، عثمان الموصلي، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ج2، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، د.ط، د.ت.
3) ابن رشيق، الحسن ابن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، دار الجيل، بيروت، ط5، 1981م.

4) ابن عبدربه، أحمد بن محمد، العقد الفريد، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته ورتب فهارسه: أحمد أمين وآخرون، ج5، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ط، 1983م.
5) ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد القزويني، الصّاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق: أحمد حسن بسبح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م.
6) ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم، تأويل مشكل القرآن، تحقيق: السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ط3، د.ت.
7) ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب، بدائع الفوائد، مج1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت.
8) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1992م.
9) أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: الشيخ زهير جعيد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1992م.
10) سليمان، أحمد محمد، القرآن والعلم، دار العودة، بيروت، ط5، 1987م.
11)جرير، جرير بن عطية الخطفي، ديوان جرير، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1406هـ - 1986م.
12)الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب، البيان والتبيين، دار الفكر، بيروت، 1968م.
13)حسان بن ثابت، ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، دار صادر، بيروت. د.ت.
14)حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدر البيضاء، 1994م.
15)حسان، تمام، البيان في روائع القرآن دارسة لغوية اسلوبية للنص القرآني، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1413هـ-1993م.
16)لخضر، الود حشلافي، مقاصد العدول الصرفي في سورة البقرة، مجلة الإشعاع، م2، ع4، مخبر اللسانيات والترجمة، جامعة الدكتور طاهر مولاي بسعيدة، الجزائر، 2015م.
17)الرازي، محمد بن عمر بن الحسن، تفسير الفخر الرّازي: التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، دار الفكر، بيروت، ط1، 1981م.
18)الزركشي، محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ط3، 1980م.
19)الزمخشري، محمود بن عمرو بن أحمد، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار المعرفة، بيروت، دط، دت.
20)السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح وتعليق: محمد جاد المولى بك، وآخرون، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، 1986م.

21) السيوطي، جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عنلية مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 2008م.
22) حسين، عبدالقادر، أثر النحاة في البحث البلاغي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 1998م.
23) القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: إبراهيم أطفيش، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1954م.
24) القزويني، محمد بن عبدالرحمن بن عمر، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: عبدالمنعم خفاجي، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، 1989م.
25) محبي، محمد أمين بن فضل الله، جنى الجنتين في تمييز نوعي المثنى، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، د ت.
26) الخضري، محمد الأمين، الإعجاز البياني في صيغ الألفاظ، دراسة تحليلية للإفراد والجمع في القرآن، مطبعة الحسين الإسلامية، مصر، ط1، 1993م.
27) عبدالحميد، محمد محي الدين، شرح ابن عقيل، دار التراث، القاهرة، ط20، 1980م.
28) عبداللطيف، محمد حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار الفكر العربي، بيروت، دط، دت.
29) ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1981م.
30) العلوي، يحيى بن حمزه بن علي، الطرازن تحقيق: عبدالحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، صيدا، ط1، 2002م.
31) الرافعي، مصطفى صادق، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، دار الكتاب العربي، بيروت، د ت.
32) المحلي، جلال الدين، السيوطي، جلال الدين، تفسير الجلالين، راجعه وأعده للنشر: محمد محمد تامر، مكتبة الإيمان، القاهرة، د.ت.